

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشدي



قروض الفقراء...  
"تودي النار"

منذ الجلسات الأولى لمجلس الأمة الحالي ومطر اقتراحات إسقاط القروض يتساقط بشكل متتال حتى تكاد تحس بأن هذا المجلس لم يولد إلا لإقرار مراسيم الضرورة ومعالجة القروض فقط لا أكثر ولا أقل، وفي أول اجتماع لوزير المالية مصطفى الشمالي له مع أعضاء اللجنة المالية طلب منهم إمهاله حتى شهر فبراير المقبل لبحث جميع المقترحات التي قدمها الأعضاء حول إعادة جدولة القروض وشراء الفوائد للوصول إلى صيغة نيابية حكومية توافقية حول تلك القضية، رغم أنه أعلن وبشكل واضح قبل أسبوعين أنه لا نية لإسقاط القروض، وهذه لم أفهمها، كيف يعلن شيئاً للصحف وفي الاجتماعات المغلقة يعلن شيئاً آخر؟، وعامة ربما يكون جزءاً من كتيك حكومي ليس مفترضاً لأحد أن يفهمه كعادة كل الكتيكات الحكومية التي لا يفهمها أحد وفي النهاية "تودي البلد في ستين داهية".

كان يمكن للحكومة أن تعفي نفسها من هذه "الدوخة" وتتقدم بمقترحها الخاص بمعالجة قضية القروض بدلا من لف ودوران تصريحات الوزير والنواب في حلقة مفرغة. المصيبة الأخرى على جانب ما يتعلق بالاستشاريين الاقتصاديين أنهم دائما ما يحذرون من مغبة المغامرة بمعالجة القروض ويعتبرون أنها كارثة على الاقتصاد الوطني، ومعهم كل الحق في جزء من هذا التحذير، ولكن السؤال هنا: لماذا تخفي أصواتهم ولا يعلقون لا بخير ولا بشر عندما يتلعن الموضوع بصرف المليارات على مشاريع لم تولد أصلا؟!، ويبتلعون السننهم عندما يأتي الحديث عن المحافظ المليارية الحكومية التي تتدخل لإنقاذ الشركات الورقية، وللأسف هذا ما يفعله أيضا بعض أعضاء الكتل السياسية التي لا يوجد لها أي حضور سياسي سوى على صفحات الجرائد، فكانوا قد حذروا من الزيادات المالية والكوادر، وحذروا من إسقاط الفوائد، ولكن أيا منهم لم يجذروا أو يتطرق للمليارات الطائفة، وكان أعضاء تلك الكتل "الاسمية" والاستشاريين الاقتصاديين لا ينظرون بعين الخوف إلا لكل ما يذهب إلى جيوب الفقراء، أما ما يذهب إلى المليونيبرية فلال زلال بل ومباح أو قل إنه يرونه أمرا واجبا ويغضون الطرف عنه، أما ما يذهب إلى جيب الفقراء فمكروه محرم و"يودي النار".

**توضيح الواضح:** نظرا لظروف خاصة بعملني خلال الأيام الخمسة الماضية تابعت برامج القناة الأولى، وتواصلت إلى نتيجة مفادها، بأنه إما يتم تخصيص التلغزيون أو يتم إغلاقه نهائيا، فلم أجد فيه كمشاهد أي شيء يمكن أن يكون مفيدا أو يحمل جانب الترفيه، ووجدت أن أغلب برامج "سلك بيض" ولا تصلح حتى لأن تكون مشاريع تخرج طلبة إعلام في السنة النهائية.

نظرة ثاقبة

@ebtisam aloun

إبتسام محمد العون

جريمة تدق ناقوس الخطر

وقعت جريمة مروعة هزت الكويت في مجمع «الأفنيوز» التجاري وذهب ضحيتها طبيب الأسنان الشاب جابر سمير - رحمه الله - ودفع ثمن حياته مقابل مشاجرة بسيطة حدثت في مواقف السيارات ومن ثم انتقل الجناة إلى داخل «الأفنيوز» لطعن الطبيب فسقط قتيلاً وسط بركة من الدماء على مرأى ومسمع وذهول رواد «الأفنيوز» وإن كان هناك تلبذ في المشاعر وتسابق لا إنساني من بعض الحضور في التقاط الصور لهذا المنظر المروع ونشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكأنه سبق إعلامي، دون مراعاة حرمة القتل ومشاعر أسرته ونفسيات الآخرين، وهذه الظاهرة السلبية دخيلة على المجتمع الكويتي المشهور بالنعوة والطيبة والتلاحم خاصة في الشدائد والمحن فهذا الفضول والسلوك المشين يتسبب في إيذاء وكسر قلوب كثير من الأسر ممن فقدوا حبيباً أو عزيزاً.

فالمصاب جلل حين يكون المتهم من فئة الابدون، أي بدون جنسية وتعليم وعمل وحتى من دون إنسانية وكرامة، فما الذي نامله من شاب عاش وسط بيئة مليئة بالقهر والحرمان والمهانة؟! فمن الطبيعي أن تكون نفسيته مضطربة وانفعالاته تغلب أفعاله حيث يشعر باليأس والحسرة من مجتمع نبذ وقبده في إطار الابدون وكأنه من كوكب آخر وهذا ليس دفاع عن سلوكه الخاطيء في ارتكابه لهذه الجريمة الشنيعة، ولا تصويبا ضد إرجاع الحقوق وإقامة الحدود وإنما هو واقع مرير وخطر جسيم، فهذه الجريمة تدق ناقوس الخطر للاستتجال في حل مشكلة الابدون وإغلاق هذا الملف نهائيا وخاصة أن المهتمين بحقوق الإنسان ناشدوا وحذروا مرارا وتكرارا من مغبة انفجار هذه القنبلة الموقوتة واثر الدمار الذي ستخلفه على المجتمع الكويتي فالسلطة مشاركة في كل جريمة يرتكبها الابدون.

وتدق هذه الجريمة البشعة ناقوس الخطر في انتشار شريعة الغاب والكل يأخذ حقه بيده في ظل غياب المنظومة الأمنية، حيث رصد مركز الدراسات والبحوث والإحصائيات في وزارة الداخلية أنه في كل يوم ترتكب في الكويت 57 جريمة بمختلف أنواعها خلال العام الحالي أي بمعدل أكثر من جريمتين كل ساعة وهو مؤشر خطير في مجتمع صغير ودولة تدار بالقانون.

ومن أبرز أسباب انتشار الجريمة: غياب العدالة الاجتماعية، والانتقائية في تطبيق القانون، فإما أن نتعامل مع الجريمة بحزم وإنصاف وبنلذ نرسخ مفهوم دولة القانون فيعلمن الناس، أو ندفع بدولة الفوضى والغفز على القانون. وللمحد من انتشار الجريمة لابد من الإصلاح السياسي وإعادة الثقة في المنظومة الأمنية وأنها في خدمة الشعب وحمائته وكذلك إيجاد بيئة مناسبة ومحاضن اجتماعية لاستثمار أفكار وطاقات وأوقات الفراغ لدى الشباب، إلى جانب حل مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب، حيث وصل معدل البطالة وفق آخر إحصاءات ديوان الخدمة المدنية إلى 21,303 عاطلين وعاطلات، وهذه نسبة عالية على المجتمع الكويتي الصغير الذي اعتاد على العمل والمثابرة، ويمكن الحد من الجريمة بنشر ثقافة التسامح والاحترام بدلا من سيادة ثقافة الكراهية والتعصب وتعزيز الوازع الديني في النفوس وتعظيم حرمة الدماء والاعتداء على الآخرين في قلوب النشء والكبائر. وفي الختام أقدم بين أيديكم اقتراح مدير أمن الجوهراء اللواء إبراهيم الطراح في المؤتمر العربي الخامس للأمن السياحي في سبتمبر الماضي، حيث اقترح إنشاء إدارة للأمن السياحي وهي قطاع أممي كامل تناط به مهمة حماية مرطادي المجمعات التجارية والمزارات السياحية والجهات التي تكثر حولها التجمعات السياحية حماية للأرواح، ولكن للأسف تجاهلته الجهات المعنية على الرغم من أهميته وظل حبيس الأدراج.

من غير إخراج



د.عبد الرحمن عبدالله الفوضي

لا تُعَوِّدوا الناس على الكسب الحرام!

قد يبدو العنوان غريبا ويصبح أكثر غرابية إذا كنا ننتهم الحكومة ومجلس الأمة بتحويل الكويتيين إلى مجموعة من الناس ندغدغ عواطفهم ونعدهم بإسقاط القروض، وكان مثل هذه التصرفات سترضي الناس خاصة أن أغلب الناس ليسوا من أصحاب القروض. ولكن في كل مجلس أمة نجد أن موضوع إسقاط القروض يكون من أولوية مطالبات أعضاء مجلس الأمة لأنهم وعدوا بشيء لا يمكن أن يحققوه بسبب عدم عدالتهم. لماذا يا ترى هذا الموضوع يتكرر؟ وهل هناك دولة في العالم تتدخل في الحياة الخاصة وتسقط عنهم القروض؟ لأن من يأخذ القرض لابد أنه يعلم أن هناك مسؤولية إعادة هذا القرض، وأن هناك احتمال توقيع العقاب عن طريق المحكمة إذا قصر في تسديد قرضه. فتسديد القروض عنأ معناه التدخل في حياتنا الشخصية، وكذلك التدخل في أعمال السلطة القضائية المستقلة. فإذا ما كانت الحكومة والمجلس متفقين على أن يتعود الناس على أن يكونوا عالة على الحكومة، ولا يمانعون في

@almeshariq8 - almeshar2@hotmail.com

عبدالمحسن محمد المشاري

المتابع للأخبار المحلية في وسائل الإعلام الكويتية يشعر بالإحباط وخيبة الأمل على الحال المزرية التي وصلت لها البلاد، بسبب الصراع المحتدم ما بين الحكومة وبعض رجال السياسة الذين لا يفوتون فرصة لتعكير صفو الأجواء السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى إيقاف عجلة التنمية والتطوير لسنوات طويلة، فكل شيء من حولنا ظل على حاله منذ ثمانينيات القرن الماضي، وحتى وقتنا الراهن لم نتكمن من بناء جامعة جديدة بدلا من الجامعات الحالية، التي لم تعد قادرة على استيعاب الكم الهائل من الطلبة الدارسين فيها، فينتج عنها الكثير من المشكلات التي تؤخر تخرجهم. صعب جدا في هذا التوقيت أن تكون حياديا، والأسوأ أن تعزل نفسك عما يدور في الكويت، لقد حاولت أن أكون حياديا، أثناء الانتخابات، ولم أتفوه بكلمة واحدة لا

الكسب الحرام، فيمكن مناقشة الأمر من حيث المبدأ خاصة أن يتحول الموضوع من تسديد القروض إلى توزيع الأموال لمن يستحق ولن لا يستحق. فينظري الخروج من هذه الدغدغة وهذه المعاناة وهذه الماطلة في قضية تشغيل الناس، فالأفضل أن نوزع مبالغ متساوية لكل فرد كويتي كمنحة من صاحب السمو، كما هي العادة حتى يتساوى من أخذ القرض ومن لم يأخذه لأن حرمان الإنسان الأمين فيه إجحاف وغبن فكيف نكافئ المستثمر والمسيء ونحرم المحافظ على أمواله والمحترم لحقوق الغير والذي يستحق المكافأة عن ذلك إلا إذا كنا سنسقط القروض عن المتلاعبين وعن المترددين في تسديد حقوق الناس فقط. لا يا إخوان يكفينا ما نسمعه عنا في الخارج، بأننا شعب مدلل وأن الحكومة الكويتية ومجلس الأمة كلاهما متفانان على تبديد ثروتنا التي هي ليست من حقنا ولكن من حق أجيالنا المقبلة، رغم أن هناك الكثير من المستفيدين من هذه القروض يقولون بكل بجاحة نحن أجيال المستقبل بالنسبة لتاريخ إنشاء احتياطي الأجيال

مع ولا ضد، ولكن المشكلة أن بعض النواب الجدد يعانون من ضعف الثقافة السياسية، وربما يكون سبب هذا حالة التخبط التي قد نعيشها في المستقبل، لذا فليس من الداعي أن يثرثر البعض كثيرا في أمور لا يعونها لأنهم بذلك سيضيعون الكويت ويضيعونها، فهنا نائب يهدد باستجواب وزير، وهناك نائب يقسم بأغلظ الإيمان أن يسدد ضريبة قاضية للوزير الفلاني ويسقطه من فوق كرسية صريعا، ونائب ثالث يبحث عن الفرصة المناسبة لكهربية الأجواء السياسية فور هودنها من خلال عزفه على وتر المقرضين والمعسرين ويخبر الوزير إما إسقاط القروض أو سقوطه، ونائب رابع لا عمل لديه سوى الدفاع عن مصالحه الشخصية متغاضيا عن المصلحة العامة للبلاد والعباء، مرددا بينه وبين نفسه ان وجوده تحت قبة عبدالله السالم قد لا يتكرر، لأنه نجح بالصدفة

القادمة، ونسوا أنه لولا هذا الاحتياطي لكنا لاجئين بحق أثناء الغزو العراقي الغاشم علينا، لأننا بفضل هذا الاحتياطي تمكنا من العيش بكرامة وشرف، وإعادة بناء كويتنا حتى أصبحنا ولله الحمد قادرين مرة أخرى على أن نغذي احتياطي الأجيال القادمة، ولن سيأتي بعدنا ويذكروننا بالخير. أناشد مجلس الأمة، وأناشد الحكومة بأن يكفوا عن هذه العود التي يقطعونها على أنفسهم تجاهنا جميعا. فالإنسان الكويتي الملتزم يتألم لتبديد ثروتنا رغم الادعاء بالمحافظة على المال العام، والكلام عن سارقي المال العام. فلا تحولونا إلى سارقي المال العام لأن صرف مثل هذه المبالغ على القروض هو سرقة من أموال الأجيال القادمة الذين ينتظرونا منا أن نوفر لهم ما يحتاجون إليه، لأن المستقبل في منطقتنا لا يبشر بخير كبير خاصة أننا لازلنا معتمدين على ثروة ناضبة ولا نحقق ما ننادي به منذ زمن بتتنوع مصادر الدخل. حرام عليكم أن تبددوا هذا المال، وحرام علينا لو سكتنا ولم نتدخل. فلادين - كما يقال - هو النصيحة.

وبدون أي منافسة، وعليه أن يستغلها، ولا يفوت لحظة واحدة على نفسه من دون أن يستفيد منها. أقول قولي هذا وكلي ألم وحسرة على الواقع المرير الذي نعيشه، فهؤلاء النواب خدروا العقول وضحكوا على الذوقن ويضيعونها، فهنا نائب يهدد باستجواب وزير، وهناك نائب يقسم بأغلظ الإيمان أن يسدد ضريبة قاضية للوزير الفلاني ويسقطه من فوق كرسية صريعا، ونائب ثالث يبحث عن الفرصة المناسبة لكهربية الأجواء السياسية فور هودنها من خلال عزفه على وتر المقرضين والمعسرين ويخبر الوزير إما إسقاط القروض أو سقوطه، ونائب رابع لا عمل لديه سوى الدفاع عن مصالحه الشخصية متغاضيا عن المصلحة العامة للبلاد والعباء، مرددا بينه وبين نفسه ان وجوده تحت قبة عبدالله السالم قد لا يتكرر، لأنه نجح بالصدفة



baselaljaser@yahoo.com @baselaljaser

باسل الجاسر

شوارزكوف.. وغرائب

هيومن رايتس ووتش

توفي القائد العسكري العظيم نورمان شوارزكوف قائد عملية تحرير الكويت من براثن الاحتلال الصدامي الذي بدأ في 1990/8/2 وانهاه العزيز القدير سبحانه على يد هذا القائد في 1991/2/26 وتمكن من طرد الغزاة مدحورين مذعورين يجرؤن أنيال الخيبة والهزيمة النكراء، وأتذكر مقولته في أحد مؤتمرات الصحافية: سأضرب الرأس لتترك أيدي الغزاة ما تشئبه به، ويقصد ضرب مراكز القرار في بغداد لإضعاف قبضة الجيش الصدامي على الكويت وباللعل تحققت مقولته لأبعد مدى، وإزاء وفاة هذا القائد اللد فإني أتوجه لأسرته والشعب الأميركي العظيم بخالص العزاء، مستذكرا مواقف الرجل في نصرة حق الكويت والكويتيين في العيش أحرارا في وطنهم. طالعت بأهتمام شديد تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش والذي جاء على لسان نائب المدير للشرق الأوسط ولغت انتباهي بعض الكلمات التي كانت مفاجئة للواقع الحقيقية، وللتبيان عرضها كما جاءت وأضع تحتها خطا: «...وقالت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها إن شرطة مكافحة الشغب لجأت مرات عدة إلى «ما يبدو أنه استخدام مفرط للقوة لتفريق التظاهرات السلمية». وقال نائب مدير هيومن رايتس ووتش للشرق الأوسط إيريك غولدمستين «لا يمكن أن تكون هناك تبريرات لهجمات ضد متظاهرين سلميين». وأضاف أنه «على السلطات التحقيق في الادعاءات حول التجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن ومعاينة المسؤولين عن انتهاكات». وتابع غولدمستين «على القادة الكويتيين ان يحترموا حق التظاهر السلمي»، مؤكدا ان «اعتبار تظاهرة غير قانونية لا يمنح الشرطة حق ضرب المتظاهرين» انتهى. والسؤال هو: كيف اعتبروا ويكفوا المظاهرات بأنها سلمية؟! فهل قطع الطرق الرئيسية سلمية في نظرهم وإذا كان هذا، فإن حق باقي المواطنين من استخدام الطريق؟ اليس هذا من حقوق الإنسان أيضا؟ لاسيما ان مظاهراتهم في شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين وقت إعداد التقرير كانت في العاصمة وبالقرب من مستشفيات ومنتديات ومواقع عمل وأعمال للمعلمين بها ثم كيف يقولون إنه تم استخدام القوة المفرطة؟ والأمر لم يزد عن إلقاء بعض القنابل المسيلة للدموع والدخانية بعد العديد من الإنذارات بل والرجاءات بأن يخلوا الطرق ويبتعدوا عن المواقع الحساسة، خصوصا في ظل سابقة اقتحامهم لمجلس الأمة، فهل المطلوب تركهم يعيثون بالأرض فسادا ماداموا لا يحملون سلاحا؟ وهل من السلمية قطع الطرق في فهم السادة القائمين على المنظمة؟! إنه بالفعل عجيب أن يكون هذا فهمهم للتظاهر، فهل يقولون مثل هذا الوضع في بلادهم كأن أن يقوم متظاهرون وبدون ترخيص وفي جوف الليل وفي منطقة أسواق وأعمال في نيويورك مثلا ويقطعون الطرقات وتلتزم شرطة نيويورك الصمت والهوء اتجاههم؟! والحقيقة انني لولا لفتني بحيادية المنظمة لقلت إنها تجامل أو قبضت أو على الأقل استتقت أخبار هذه المظاهرات من خلال منظمي هذه المظاهرات الذين اعادوا الكذب وتزوير الحقائق عبر الصور والفيديوهات المفبركة! الاعجب والأغرب هو رد وزارة الإعلام الكويتية على هذا التقرير بقولها «إن الشرطة لم تتدخل إلا عندما أصبحت التظاهرات عنيفة»، وهذا بالفعل أضعف وأسوأ رد ممكن أن تتبناه الحكومة، فكيف لم توضح الوزارة الأمور ولم تتطرق لقطع الطرقات والاعتداء على رجال الأمن الذي تجرّمه جميع قوانين الأرض بما فيها قوانين الشياطين والملائكة فلا يوجد قانون أو عرف أو منطق بل ولا عقل منحون يجيز قطع الطرقات أو الاعتداء على رجال الأمن.. فهل من منكر؟



رأي



مطلق الوهيدة

تمتعت وتمهلت أياما وليالي قبل الشروع بالرذ فيما أثير منذ شهر حول وجود جنود أردنيين شاركوا بمراقبة بعض الاعتصامات والمظاهرات التي سادها نسبة لا بأس بها من السلم والسلام وبعد ان اتضح لي ولغيري جليا ان ما أثير من بعض الفردين والمفرر بهم أصبحت أمرهم مكشوفة للقاضي قبل الداني بأنهم ينفذون هذه الأقاويل لبث الفوضى والفتنة ولكنهم يجهلون هم وأمثالهم أن هذا الشعب على مستوى عال من الثقافة والتفكير ومعقم حقا منذ مئات السنين ضد هذه الأقاويل الزائفة والتي لم تقرها العقول التي تتمتع بالاستقامة والنضوج الفكري بأن الدولة ليست بحاجة إلى طلب أي قوة خارجية من أي بلد كان خصوصا عندما تكون الأحداث على هذا الصنف وبهذا الحجم من رجال الداخلية السلمية والتي ليس من الصعب التعامل معها ضمن حوارات هادئة وهادفة خصوصا ان الدستور لم يمس ولم يخترق كما يقولون، انما استعملت مادته التي تخول أبوالسلطات تقدير ما يراه في خانة الضرورة انه هو الوحيد الذي يملك المعلومات الوافية دوليا وإقليميا ومحليا،

ايضا هذه المعلومات ليس من الضروري ان يعلمها إلا أصحاب الاختصاص والتخصص في بواطن الأمور وإلا أشقيت أسرارها وقشلت أهدافها فنحن نعيب على بعض أصحاب الفكر والمنهجية السياسية انجرارهم وراء أقاويل هؤلاء المغردين الذين استغلوا وسائل التواصل الاجتماعي وحولوها الى فتنة وتضليل واستهجان بعقول أهل هذا البلد الخيريين وترتب على ما سلف ذكره الآتي: ● هذه المظاهرات والاعتصامات لا تتطلب كما قيل وشاع جلب جنود غير كويتيين للمساعدة في السيطرة عليها لأنها احتجاجات سلمية ولم ترق للمخاطر والخطورة. ● هي نوع من الأقاويل التي تقلل من قدرة العسكري الكويتي من جيش وحرس وطني ورجال الداخلية الذين أثبتوا منذ عقود تعاملهم مع مستجدات الأحداث وتغيراتها وأيام التحرير تشهد لهم بذلك حينما دخلوا البلد وهو بالفوضى التي تعرفونها جيدا استطاع التعامل معها والحفاظ على أمن البلاد والمواطن والممتلكات.

● القوة الأمنية الكويتية عددا وعتادا ليست بحاجة لأي نوع لمعالجة أوضاعها الداخلية. وهذه الإشاعات وغيرها ستروج من طوابيرها والمعدن لها والذين ينطلقون من وكالة «يقولون» ولكن لا نقول لهم إلا كما قال المثل «وش دراك أنها كذبة قال من كبرها» ونتمنى لهم الهداية، وصبر جميل والله المستعان. حرس وجيش مع الشرطة وقادة وأفراد حيوها ويالفيس كذبتك منفرة غشوك فيها وسوها وحذر ولا تطيع في ورطة من مفردن لاعب فيها إذا زاد له صاحبه شرطة أكل ويلبس حلاوتها نحن إيماننا راسخ وثقتنا بالسلك العسكري بأنه هو والمواطنون الشرفاء الأمن والسور الحقيقي بعد الله للحفاظ على الوطن والمواطن والمقيم على حد سواء. فلا تسدوا هذه النعمة التي وهبكم الله بها يا سادة.